

التجربة النقدية الدولية

٢- ما بعد الحرب العالمية

تم الاتفاق في خلال العامين الأخيرين من الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء وعلى الأخص الولايات المتحدة وبريطانيا على هيكل النظام الاقتصادي العالمي الذي كان الأصل معقودا على إقامته بعد الحرب، وكانت الخطط التي تم الاتفاق عليها متأثرة بتجربة فترة الحرب وكان الهدف من وراء ذلك تفادي حدوث البطالة الشديدة والمغالاة في تقييد التجارة والمدفوعات الدولية.

صندوق النقد الدولي:

كان إنشاء صندوق النقد الدولي من أهم التنظيمات النقدية الدولية الجديدة فيما بعد الحرب. وقد تم الاتفاق على ميثاقه في عام ١٩٤٤. وكان الغرض منه إنشاء منظمة نقدية دولية تجمع بين مزايا نظام قاعدة الذهب ونظام أسعار الصرف المرنة. وكان يتم ذلك بتنظيم أسعار الصرف بحيث تنحصر بين نقطتين معينتين مع ضرورة تغييرها عندما يختل توازن الحسابات الخارجية للدولة اختلالا أساسيا.

ولما كان من الصعب تعريف "اختلال التوازن الأساسي" فإنه ليس من

السهل تحديده غير أن هذا اللفظ يشير بصفة عامة إلى استمرار عدم توازن ميزان المدفوعات لفترة من الزمن بحيث لا يمكن معالجة الموقف باستعادة التوازن الداخلي في الدولة أو في أي مكان آخر ويحدث هذا الاختلال في توازن ميزان المدفوعات إذا ما عجزت الدولة عن المحافظة على توازن مدفوعاتها بدون قيام البطالة المستحكمة أو بفرض قيود دائمة على التجارة والمدفوعات الخارجية.

والحل الوحيد لاختلال التوازن الأساسي من شأنه أن يغير أسعار صرف هذه الدولة بالنسبة لغيرها من الدول. وبهذا التغيير يصل سعر الصرف إلى مستوى جديد يستقر عنده. وكان المقصود بإقامة صندوق النقد الدولي بصفة عامة عدم حدوث هذه التغييرات إلا بعد استشارة الصندوق.

ومن ثم كان الغرض من إنشائه تفادي عيوب نظام قاعدة الذهب الذي كان لا يحقق التوازن إلا بعد اختلال التوازن الداخلي لفترة بحيث يؤدي في الدولة التي تشكو من عجز ميزان مدفوعاتها إلى انتشار البطالة. وكان هناك أمل في تفادي الخوف من تقلب أسعار الصرف المستمر والمضاربة عليها. بالنص على ثبات أسعار الصرف وكان المقصود بالنص الخاص باستشارة الصندوق قبل تغيير أسعار الصرف منع استخدام تدهور العملة دون مبرر للإضرار بالدول الأخرى.

وكانت كل دولة في حاجة إلى الاحتفاظ بالتوازن الداخلي بما يضمن توفر التشغيل الكامل دون تضخم. ولما كان لا يمكن تعديل الأسعار

ومستوى النشاط لمعالجة اختلال التوازن الخارجي. ولما كانت تتوافر النية لعدم الانتفاع من تغيير أسعار الصرف إلا نادرا كان لابد من أن ينص ميثاق صندوق النقد الدولي على إتباع وسيلة معينة لتخفيف حدة التغيرات المؤقتة التي لابد من أن تطرأ على ميزان المدفوعات وتتيح احتياطات النقد الأجنبي وسيلة لتخفيف حدة مثل هذه التغيرات المؤقتة ولتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات قبل أن تكون "أساسية".

ولنجاح صندوق النقد الدولي يجب أن تحتفظ كل دولة باحتياطات كافية من النقد الأجنبي ومن أهم أهداف صندوق النقد الدولي العمل على زيادة الاحتياطات الإجمالية التي يمكن أن تسحب منها الدولة عندما يضطرب ميزان المدفوعات وتعزيزها لهذه الأهداف انشاء صندوق للمساعدات المتبادلة تساهم فيه كل دولة بنصيب معين تدفع جزءا منه بعملتها الخاصة والجزء الآخر بالذهب أو الدولار. وتستطيع كل دولة في حدود معينة أن تشتري عملة أية دولة أخرى من هذا الرصيد مقابل عملتها وتدفع الدول مبلغا معيناً نظير هذه الخدمات إلى أن تباع الدولة للصندوق العملات التي اشترتها. وتزداد هذه الالتزامات كلما تأخرت الدولة عن بيع العملات ثانية.

وكان المقصود بإنشاء الصندوق تحديد تغيرات سعر الصرف في حالات اختلال التوازن الأساسي وتقديم مساعدات مالية في حالات اختلال التوازن المؤقت حتى تتمكن الدول من الاحتفاظ بدرجة كافية بالتوازن الداخلي والخارجي. ولكن إلى جانب ذلك كان الصندوق يجد من الاعتماد على وسائل التغيير للمحافظة على التوازن. وسمح قانون صندوق

النقد الدولي باستخدام الرقابة في ثلاثة أنواع من الظروف. فيمكن أولاً فرض القيود على مدفوعات السلع والخدمات في الفترة الانتقالية بعد الحرب الأخيرة والتي حددت نهايتها بعام ١٩٥٢.

وثانياً يمكن فرض القيود باستمرار على تحركات رأس المال ولقد ثبتت صعوبة الرقابة على جميع تحركات رأس المال حتى وإن فرضت رقابة مشددة وواسعة النطاق على الصفقات الجارية.

أما النوع الثالث من الظروف التي يمكن أن تفرض فيها الرقابة طبقاً لنظام صندوق النقد الدولي فقد أثار جدلاً أكبر مما أثارته النقطتان السابقتان وهو يتعلق بالنصوص الخاصة بالعملات النادرة" التي تعطي صندوق النقد الدولي سلطة مراقبة ما يطلق عليه "الندرة العامة" في العملة وتقديم التوصيات المتعلقة بها وقد كانت ندرة الدولار فيما بعد الحرب العالمية الأخيرة هي السبب في إدراج هذه النصوص في قانون "الصندوق" وتكون إحدى العملات في حالة "ندرة شكلية"، ولو وجد الصندوق أنه قد باع كمية كبيرة من رصيده من هذه العملة بحيث أخذ ينضب رصيده منها ولو ندرت إحدى العملات بهذا المعنى استطاعت الدول الأخرى أن تفرض بعض القيود على الدفع بالعملية النادرة. والواقع أن الدولار لم يكن نادراً شكلياً أبداً لأن الدول الأعضاء لم تستخدم سوى جزء ضئيل جداً من موارد الصندوق في سنوات ما بعد الحرب كما أنها سحبت كميات قليلة من رصيد الدولارات بحيث لم ينضب في أي وقت من الأوقات.

وقد أدى فشل الصندوق في حل مشكلة الدولار في أوائل فترة ما

بعد الحرب العالمية إلى الاعتقاد بأن نظام الصندوق كله ضعيف ولا شك في أن بعض البنود لن تطبق فلا يحتمل مثلا أن تقوم استشارات دولية في حالة الرغبة في تغيير أسعار الصرف.

ولم يكن عمل نظام صندوق النقد فعالا في السنوات العشر الأولى بعد. لأن المشاكل التي تخلفت عن الحرب كانت أكبر وأصعب مما كان متوقعا. وكانت موارد الصندوق غير كافية لعلاج الاضطرابات الاقتصادية التي أعقبت الحرب كما كانت حكومات معظم الدول على استعداد للاعتماد على تغيرات سعر الصرف التي نص عليها قانون الصندوق وأهم مظاهر عدم الاستقرار هذا مشكلة الدولار فيما بعد الحرب. وانتشارا استخدام إجراءات التمييز بين العملات في الدفع ومنذ نهاية الحرب الأخيرة في منتصف العقد الماضي كانت إجراءات التمييز بين العملات والدول تسيطر على المعاملات النقدية الدولية. ومن المقرر أن سياسة التمييز سلاح ضروري لتحقيق التوازن الدولي على الرغم من أن صندوق النقد الدولي لم يعلن أن الدولار عملة نادرة.

سياسة التمييز ومشكلة الدولار:

من أهم مظاهر سياسة التمييز بين العملات قيام مشكلة الدولار وأهمية تكتلات التجارة الإقليمية التي تطبق نظمها الداخلية في المدفوعات والتي تعتبر منطقة الإسترليني فيما بعد الحرب واتحاد المدفوعات الأوروبي أهمها. وتتمثل هذه السياسة أيضا في اتفاقيات التجارة والمدفوعات الثنائية الكثيرة التي تعقد بين الدول.

وقد يبدو غريبا أن نقول أن مشكلة الدولار مظهر يدل على وجود سياسة التمييز في التجارة الدولية. ولكن يستحسن أن نضع هذه العبارة بأسلوب آخر فنقول أن سياسة التمييز بين العملات في الدفع لمنطقة الدولار قد اتبعت نتيجة لنقص الدولار.

وهذه الفكرة معقولة، فكثير من الدول قد تميزت ضد الدول التي لا تقبل الدفع إلا بالدولار، لأنها كانت ترى أن رصيدها من الدولار أقل من رصيدها من العملات الأخرى. وقد وجدت معظم الدول نفسها عاجزة عن الدفع بالدولار في السنوات العشر التالية لانتهاؤ الحرب العالمية الثانية. ولما كانت معظم الدول تعاني من هذا الوضع فقد تعذر على أي منها أن تحول العملات الأخرى المتاحة لها إلى دولارات. ويقوم قرار الدول على إتباع سياسة التمييز على أساس النظر إلى سلوك الحكومات الأخرى، ولاسيما الاعتقاد بأن الدول التي عانت عملتها من التمييز لن تقوم بإجراءات مماثلة وعلى أساس الاعتقاد بأن أي أسلوب آخر لتحقيق التوازن بين العملات سيفرض أعباء أكثر مما تفرضها سياسة التمييز بين العملات فسياسة عدم التمييز كانت ستخفف من حجم التجارة الدولية أكثر من سياسة التمييز، كما لم يكن من الممكن الاعتماد فقط على أساليب تحقيق التوازن إلا باستخدام نظام الرقابة.

وقد ساعدت مشروعات تحويل رؤوس الأموال الطويلة الأجل مثل برنامج الإنعاش الأول على تخفيف حدة الموقف كثيرا غير أنها لم تكن كافية في حد ذاتها فقد كانت بعض الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على تغيير أسعار الصرف في فترة ما بعد الحرب.

ونضرب على ذلك مثالا بالتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف عقب تخفيض قيمة الإسترليني في عام ١٩٤٩ وهذه التغيرات ساعدت إلى حد كبير على تعديل اختلال التوازن في نظام المدفوعات في جميع أنحاء العالم بعد الحرب العالمية.

وكان المعتقد أنه من المستحيل الاعتماد كلية على تغيير سعر الصرف وتقييد مستوى النشاط الداخلي لأن هذا كان من شأنه أن يتسبب في انخفاض الدخل الحقيقي بالنسبة لسكان تلك الدول. ولو اعتمدت الدول اعتمادا كلياً على تغيرات الأسعار النسبية فقد كان من المتوقع أن يحدث انقلاب خطير في أسعار التبادل. ومما لا شك فيه أن مرونة الطلب على السلع المستوردة في كثير من الدول كانت منخفضة جدا في ذلك الوقت بحيث أن انخفاض سعر الصرف الكبير نسبيا كان لابد منه لتحسين ميزان المدفوعات بالنسبة لكل دولة على حدة.

وكان الكثيرون يعتقدون أن مرونة الطلب كانت منخفضة جدا بحيث أن أي انخفاض في سعر الصرف سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري بالنسبة للدولة التي تنخفض قيمة عملتها.

ولو كان هذا الرأي صحيحا فرمما كان يمكن أن يقوم على أنه حجة ضد أي خفض لقيمة العملة وعلى أنه يؤيد رفع قيمة العملة بالنسبة للدول التي تعاني عجزا من ميزان مدفوعاتها.

ولم يكن هناك ما يبرر هذا الرأي وكانت نقطة الضعف الرئيسية فيه أنه لم يأخذ في الاعتبار أهمية استبدال الأسواق بغيرها في المجال الدولي،

فعلى سبيل المثال لو انخفض سعر الصرف في بريطانيا بالنسبة لأمريكا لأصبح المنتجون البريطانيون ينافسون المنتجين الأمريكيين في أمريكا اللاتينية بحيث يؤدي هذا الوضع إلى تحسين ميزان المدفوعات في بريطانيا حتى وإن تطرفت الأحوال بحيث لم يكن لانخفاض قيمة العملة أي أثر على كمية السلع المتبادلة بين بريطانيا وأمريكا.

وثمة طريقة أخرى لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الدول التي تعاني عجزا فيه وهي خفض مستوى النشاط الداخلي في الدولة إلى درجة كبيرة بحيث تكون حساباتها الخارجية في حالة توازن. ولم يكن من الممكن تطبيق هذا الحل لأسباب سياسية. أما أثاره الاقتصادية فهي شديدة الخطورة لأن الاستثمار في الصناعة هو الذي سيتأثر كثيرا بالانكماش ولو انخفض الاستثمار الصناعي تعرض مركز الدولة للخطر في المستقبل لأن كمية هذا الاستثمار هي التي تحدد زيادة الإنتاجية. ومجمل القول أنه لو تخلت الدول فجأة عن سياسة التمييز بين العملات العشر سنوات التالية للحرب الأخيرة لواجهت الكثير من الدول صعوبات شديدة في ميزان مدفوعاتها. ولاضطرت إلى إتباع سياسات أخرى لم تكن ترغب في إتباعها من قبل.

وقد كان الاختلال الذي طرأ على نظام ميزان المدفوعات في العالم في الفترة اللاحقة للحرب الأخيرة خطرا وكان اعتماد العالم على الكثير من السلع الضرورية من أمريكا الشمالية شديدا بحيث لم يكن هناك أي أمل في تحقيق التوازن دون تطبيق سياسة التمييز ومراقبة المدفوعات. ومنذ حوالي عام ١٩٥٢ اتخذت بعض الخطوات لإزالة الكثير من القيود. وفي حوالي

عام ١٩٥٥ فقدت هذه السياسة أهميتها في كثير من الدول على الرغم من وجود بقاياها حتى الآن.

وقد بلغت سياسة التمييز والتقييد أقصاها في الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٣ ففي هذه الفترة كانت "منطقة الإسترليني" و"اتحاد المدفوعات الأوروبي" من أهم الكتل التي تطبق سياسة التمييز. وقد اتخذت منطقة الإسترليني هذه السياسة منذ بداية الحرب العالمية الثانية. وساد الاضطراب الاقتصادي أنحاء أوروبا بعد عام ١٩٤٥ فانتشرت اتفاقيات التجارة والدفع بين دولها وانتهت هذه الفترة بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في عام ١٩٥٠ ولا تزال "منطقة الإسترليني" و"اتحاد المدفوعات الأوروبي" كتلتين تنتهجان سياسة التحيز والتمييز غير أن اهتمامها بهذا الموضوع قد تضاءل في السنوات الأخيرة.

وتتميز منطقة الإسترليني في سنوات الحرب الأخيرة وما بعدها بنفس مميزات منطقة الإسترليني التي كانت قائمة قبل الحرب إذ أنها كانت تضم الدول التي ترتبط ببريطانيا بعلاقات تجارية ومالية وسياسية وثيقة والتي كانت تحتفظ بمعظم احتياطاتها من العملات في لندن، وقد كان انتقال رأس المال بين دول منطقة الإسترليني حرا غير مقيد بينما كان الاستيراد من خارج المنطقة وانتقال رؤوس الأموال خارجها يخضعان للكثير من القيود. وقد اختلف طابع التمييز ففي الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ كان الاستيراد من الدول التي تتعامل بالدولار مقيدا تقييدا شديدا بينما كان الاستيراد من الدول الأخرى ومن بينها دول اتحاد المدفوعات الأوروبي ودول غرب أوروبا يخضع لبعض القيود. وحوالي عام ١٩٥٢

أخذت تقل أهمية سياسة التمييز وأصبحت الدول المستقلة فيما وراء البحار الأعضاء في منطقة الإسترليني لا تميز في استيراد السلع من دول اتحاد المدفوعات الأوروبي ودول كتلة الدولار، وتقتصر سياسة التمييز في بريطانيا على تفضيل دول منطقة الإسترليني على غيرها من الدول. وكان من نتيجة ضعف سياسة التمييز في منطقة الإسترليني أن أصبحت المنطقة تشبه منطقة الإسترليني في الفترة السابقة للحرب أي أنها أصبحت تضم الدول التي ترتبط بعلاقات وطيدة بلندن حيث تقوم بعملياتها المصرفية ولا تتحيز لبعضها إلا قليلا.

ويختلف الوضع الآن عما كان من قبل إذ أن سعر الصرف بين الإسترليني والدولار أصبح ثابتا في حدود ضيقة كما قل عدد أعضاء منطقة الإسترليني عما قبل كما تخضع استشارات الدول لبعضها لتنظيمات دقيقة.. أما اتحاد المدفوعات الأوروبي فإنه يضم جميع الدول الأوروبية خارج الكتلة السوفيتية باستثناء يوغوسلافيا وأسبانيا وفنلندا. وكان الهدف من تكوين اتحاد المدفوعات الأوروبي عدم التمييز في التجارة بين دول أوروبا وتشجيع إلغاء القيود بين الدول الأعضاء. ولقد وافق الأعضاء على عدم التمييز بين بعضها البعض وعدم تقييد التجارة بينها وللعمل على تحقيق هذه الأهداف كون اتحاد المدفوعات الأوروبي احتياطات من العملات الأجنبية لتنتفع بها الدول الأعضاء من أجل التغلب على التقلبات المؤقتة التي تطرأ على ميزان المدفوعات بين الدول الأعضاء. ويبحث كل عضو تقريرا شهريا عن مدفوعاته الشائبة مع سائر الأعضاء إلى بنك التسويات الدولية. ويسمى إجمالي فائض كل دولة (أو عجزها) مع

بقية الأعضاء "بالفائض المحاسبي" (أو العجز) وتسوي كل دولة الفائض أو العجز عن طريق الاتحاد.

ولما كانت تسويات كل دولة مع بقية الدول الأعضاء تعتبر عملية تجارية واحدة فإن الدول الأعضاء لا تجد هناك أي ضغط لمعاملة مدفوعات أحد الأعضاء ومعاملته تختلف عن معاملة الأعضاء الآخرين، فلو كانت بريطانيا تواجه عجزا في تجارتها مع ألمانيا وكان لديها فائض مع فرنسا فإنها تجد حافزا في اتفاقيات الدفع الثنائية إلى التحيز ضد ألمانيا ولصالح فرنسا فتسمح بقدر أكبر من الحرية لاستيراد السلع الفرنسية حتى تستهلك الفائض المتراكم لديها من فرنسا في حالة الاتفاقيات الثنائية. أما في اتحاد المدفوعات الأوروبي فإن الفائض مع فرنسا يساعد على تغطية العجز مع ألمانيا. أي أن اتحاد المدفوعات الأوروبي يؤلف ما يشبه عمله دولة سائدة بين الدول الأعضاء.

قابلية التحويل بالإسترليني:

كان قرار بريطانيا بحرية تحويل الإسترليني إلى دولارات أهم قرار سياسي أدى إلى ترك سياسة التمييز. وترجع أهمية هذا القرار إلى أهمية التجارة البريطانية في العالم وإلى مكانة بريطانيا في التجارة الدولية وقد اعتادت دول كثيرة في الماضي على الحصول على جزء من احتياجاتها من الدولار بشرائه من لندن مقابل الفائض لديها من الإسترليني، ولما كان تحويل الإسترليني إلى دولار أمرا ميسورا ومقررا فقد تمكنت الدول من شراء جميع احتياجاتها من الدولار بالإسترليني. وتشعر الدولة التي تتمتع بحق

تحويل العملة بأن الضغط الذي تتعرض له من أجل التحيز ضد السلع المستوردة من منطقة الدولار قد قل إلى حد كبير.

وكانت المناقشة الدائرة حول قابلية تحويل الإسترليني إلى الدولار تنطوي على أربعة عناصر. العنصر الأول يتعلق بمدى الرغبة في تحويل الإسترليني وما إذا كان لابد من بذل محاولة لإتباع سياسة دائمة للتمييز. وكان القرار في هذا الموضوع لصالح الجماعة التي تدعو إلى تحويل الإسترليني. أما العنصر الثاني فكان يتعلق بسرعة تنفيذ هذه السياسة وقد نفذت السياسة ببطء.

أما العنصر الثالث فكان يتعلق بالأولوية ويمكن تلخيصه في السؤال التالي: هل يجب منح حق تحويل الإسترليني إلى دولارات للأعضاء في منطقة الإسترليني أولاً أم البدء بالدول غير الأعضاء في المنطقة؟. والواقع أن تحويل الإسترليني إلى دولارات يتاح إلى كثير من الدول كما يتاح إلى دول منطقة الإسترليني.

أما السؤال الرابع الذي تردد في المناقشات التي دارت حول تقرير سهولة تمويل الإسترليني فلم يتقرر بعد وهو يتعلق بطريق التسوية النقدية الدولية التي يجب استخدامها بعد التخلي عن سياسة التمييز. فقد يدعى البعض مثلاً أن التوازن الداخلي والخارجي لا يمكن أن يتم إلا إذا سمح لأسعار الصرف بالتغير بسهولة بينما يرى البعض الآخر أن عيوب المرونة أكثر من مزاياها.

الموقف الحاضر:

الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقال في ثقة عن الموقف الحاضر هو أنه من المتفق عليه بصفة عامة أننا لا نستطيع أن نعتمد على نظم التوازن الأوتوماتيكية مثل نظام قاعدة الذهب أو نظام مرونة سعر الصرف إلا بدرجة ضئيلة وأن أية عملية توازن مرضية تتطلب مقدارا معقولا من التخطيط الواعي. والاتجاه العام منذ عام ١٩٥٤ نحو نظام يشبه إلى حد كبير ذلك النظام الذي وضع في نهاية الحرب الأخيرة. إذ أن الدول تحاول على انفراد تحقيق التوازن الداخلي مستخدمة الرقابة في أضيق نطاق ممكن وهي تتردد كثيرا في تغيير أسعار الصرف.

وقد ازداد هذا التردد بحيث أن بعض الكتاب أطلقوا على النظام السائد اليوم "نظام قاعدة الذهب الجديد" ولا ريب أن هذه التسمية تنطوي على قدر من الحقيقة. وقد كانت الدول التي عانت عجزا في ميزان مدفوعاتها في السنوات القليلة الماضية هي تلك الدول التي تشكو من التضخم الداخلي أكثر من غيرها من الدول. وقد كان التضخم هو السبب إلى حد كبير في عجز ميزان المدفوعات وقد ساعد تخفيف ضغط الطلب الداخلي في الدول التي تشكو من العجز ساعد على حل اختلال التوازن الداخلي والخارجي ولم يكن هناك ما يدعو إلى التعرض لنقطة الضعف التي ينطوي عليها نظام قاعدة الذهب وهي احتمال اختلال التوازن الداخلي نتيجة لمعالجة اختلال التوازن الخارجي.

ولكن لا بد من أن تواجه الدولة الأزمة وتقرر النظام الذي تتبعه

لتسوية المدفوعات للدول الأخرى والذي يمكن أن يجل محل سياسة التمييز.

وعادة ما تؤثر الاضطرابات على الاقتصاد الدولي، ولا يحتمل أن يتحقق استقرار ميزان المدفوعات بين الدول بمجرد تحقيق التوازن الداخلي في كل دولة فحتى وإن كانت كل دولة تستطيع أن تحقق التوازن الداخلي في الأسعار مع التشغيل الكامل فلا بد من أن يتطور اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بين الدول على حدة وبقيّة العالم، إلا إذا اتبعت الدول سياسات مقصودة للحيلولة دون حدوث ذلك.

يعتبر تغير الأذواق الذي يؤدي إلى الإقبال على سلع إحدى الدول مع الابتعاد عن سلع دولة أخرى من أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلال التوازن وأهم من ذلك التغيرات التي قد تحدث نتيجة لارتفاع الدخل الحقيقية بنسب متفاوتة في الدول المختلفة. فلو كانت الإنتاجية ترتفع بسرعة في إحدى الدول فلا بد من أن ترتفع الدخل الحقيقية بنفس الدرجة في حالة وجود التشغيل الكامل وإذا كانت الإنتاجية ترتفع ببطء في إحدى الدول فإن الدخل الحقيقية ترتفع ببطء أيضا، ولو كانت هناك دولتان تنفق كل منهما نفس النسبة من الزيادة في الدخل الحقيقية التي تنفقها الأخرى على وارداتها منها وكانت إنتاجية الدولة أ ترتفع بسرعة بينما ترتفع إنتاجية الدولة ب ببطء لترتب على ذلك زيادة واردات الدولة أ بسرعة أكبر من زيادة الدولة ب بحيث ينطوي ميزان مدفوعات الدولة أ على العجز، نتيجة لزيادة سرعة ارتفاع الإنتاجية والدخل الحقيقي عن الدولة ب. ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب فليس هناك ما يدعو إلى

أن تنفق كل من الدولتين نفس النسبة من الزيادة في الدخول الحقيقية التي تنفقها الدولة الأخرى فقد تكون مثلاً لزيادة السرعة في الإنتاجية في الدولة أ مثلاً في صناعات معينة تنتج سلعا تنافس بها الدولة ب بحيث ينفق جزء صغير نسبيا من الزيادة التي طرأت على الدخل الحقيقي على الواردات. وعلى ذلك نقول أنه من المستبعد أن يظل ميزان المدفوعات دون تغيير في ظل هذه الظروف.

ولما كانت الإنتاجية ترتفع بسرعات متفاوتة في مختلف الدول فلا بد من أن تحدث بعض التغيرات التي تحقق استقرار ميزان المدفوعات حتى إن افترضنا أن كل دولة في العالم تعمل على المحافظة على التوازن الداخلي إلى حد كبير.

وهكذا لا بد من أن تقرر الدولة ما إذا كان لا بد من حل مشكلة الاختيار بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي أما بتغيير سعر الصرف أو عن طريق الرقابة.

وبينما يتطلب الاختيار الأول "أي تغيير سعر الصرف" قيام بعض التغيرات التمهيديّة التي نص عليها قانون صندوق النقد الدولي أو الاستفادة من مرونة أسعار الصرف فإن الاختيار الثاني "أي تطبيق الرقابة" قد يقتضي إتباع سياسة التمييز.

أن بحثنا للتجربة النقدية الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية لا يفضي إلى اليقين لأننا الآن نمر بمرحلة انتقال. وما من أحد يستطيع أن يتنبأ بأساليب المستويات الدولية التي يمكن أن يتمخض عنها المستقبل

ولكننا على يقين من أنه لا بد من أن تظهر أساليب مرضية قد تقتضي تحقيق قدر كبير من التوازن الداخلي في شتى البلدان مع معالجة الاضطرابات المؤقتة التي تطرأ على ميزان المدفوعات بتغيير الاحتياطي مع استخدام أحد أساليب التوازن الأخرى مثل تغيير سعر الصرف أو تغيير مدى استخدام نظم الرقابة على النقد وتغيير سياسات تدفق القروض الطويلة الأجل. ولكن من الواضح أنه ما من نظام أوتوماتيكي يحقق توازنا دوليا مرضيا ولذلك فسوف تعتمد دول العالم على نظام الرقابة الدقيقة الواعية.